



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

أعمال الثوار وأثرها

في حقوق الإنسان

خلدون ديدار سليم عدو

رسالة ماجستير

في

قانون حقوق الإنسان

بإشراف

الدكتور عبد العزيز رمضان الخطابي

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

الاستخلص

تعد النزاعات المسلحة الداخلية والدولية اشد ما يعرض أمن الناس وحقوقهم ومصالحهم للخطر، كما أن حقوق الانسان تظل مشروعة ولا تلغى مهما كانت الظروف، غير أن اندلاع العنف المنهجي والمنظم - وهو السمة الاساسية للنزاعات المسلحة - يشكل تحدياً لحقوق الانسان والمبادئ التي تقوم عليها تلك الحقوق، ذلك أن حقوق وحرّيات الانسان لا تحظى فعلياً بالاحترام إلا داخل دولة مستقرة ومجتمع مستقر، وعلى ذلك فإن الاستقرار شرط لاحترام الحقوق وازدهارها وضمنانها، ومن ثم فإن المجتمعات غير المستقرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً والتي تشهد نزاعات بين السلطة القائمة ومعارضيه لا يمكن الحديث فيها عن اية حقوق للإنسان، فالدول التي تشهد ثورات وصراعات من اجل القبض على السلطة هي من اكثر الدول التي تقع فيها الانتهاكات الجسيمة للحقوق الانسانية، ويعد ذلك نتيجة طبيعية للصراع الدائر بين الاطراف المتنازعة، إذ يعد العنف السمة الغالبة للثورة وأن الكثير من الثورات تحولت إلى نزاعات طاحنة بين اطرافها امتدت لسنوات وذهب ضحيتها الكثير من الابرياء الذين لا ذنب لهم، والأمثلة على ذلك كثيرة سواء في الماضي بالرجوع إلى التاريخ الحديث أو المعاصر مثل ما يحدث في الحالة السورية والليبية التي تعطي شواهد حية على نتائج الثورة وما تؤدي إليه اعمال الاطراف المتنازعة من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان.

أن الصراع إذا تطور من مجرد ثورة موجهة ضد السلطة الحاكمة ووصل إلى مستوى الحرب الأهلية بين فئات المجتمع الواحد، تلك الحرب التي تعد صورة من صور النزاعات المسلحة الداخلية المتسمة بالقسوة والعنف الممنهج والانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان، فإنها سوف تؤدي إلى ايقاف عجلة التقدم والتطور وتدمير البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية مما يشكل اعتداءً على المجتمع وحقه في التنمية والتطور والتقدم.